

الفصل ٧

البحث عن تسوية سلمية ودور الأمم المتحدة



الأمين العام، كوفي عنان، الذي سافر إلى الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ والتقى بزعما إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يتطلع إلى مدينة القدس القديمة من غرفته في الفندق. (الصورة: الأمم المتحدة)

وفي الجهود التي تبذلها من أجل التوصل، عن طريق المفاوضات، إلى تسوية للصراع في الشرق الأوسط، وكفالة أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير، تسترشد الأمم المتحدة بأمر منها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وحتى عندما تُجرى المفاوضات خارج إطار الأمم المتحدة، إما بشكل ثنائي أو بمشاركة أطراف إقليمييين وشركاء دوليين، يظل هذان القراران المرجعين الرئيسيين اللذين اتفقت جميع الأطراف على أنهما يشكلان الأساس الذي يمكن عليه إرساء السلام الدائم والعادل.

المؤتمر الدولي للسلام، ١٩٧٣

عُقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ في جنيف مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة شارك في رئاسته الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وكان كل من الأردن وإسرائيل ومصر ممثلاً في المؤتمر، غير أن سوريا رفضت أن تشارك فيه. وبعد ثلاثة اجتماعات، أُرجئ المؤتمر إلى أجل غير مسمى، ولكن تم الاتفاق على مواصلة العمل عن طريق فريق عامل عسكري.

وقام الفريق العامل بدور هام في التوصل إلى اتفاقين لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥. وساهم أيضاً في التوصل إلى اتفاق لفض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل في أيار/مايو ١٩٧٤. ونُفذت هذه الاتفاقات بمساعدة قوتين دوليتين لحفظ السلام - قوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة في قطاع مصر - إسرائيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في قطاع إسرائيل - سوريا.

ومن عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧، بُذلت جهود على مختلف الصُّعد لتشجيع استئناف عملية المفاوضات. وطلب مجلس الأمن من الأطراف مراراً تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). كما أصدرت الجمعية العامة نداءات لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام. وفي مطلع عام ١٩٧٧، وبعد زيارة قام بها الأمين العام إلى الشرق الأوسط، أبلغ مجلس الأمن بأن خلافات جوهرية بين الأطراف حالت دون الاتفاق على استئناف المؤتمر. وتمثلت أول صعوبة مباشرة في مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، التي رفضتها إسرائيل.

اتفاقات كامب ديفيد، ١٩٧٨

طراً عنصر جديد على الحالة في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ عندما زار الرئيس المصري، أنور السادات، القدس. ونتيجة لذلك، أدت المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل، التي شاركت فيها الولايات المتحدة كوسيط، إلى التوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ على إطارين لاتفاقات السلام عُرفا باتفاقات كامب ديفيد. وبالرغم من المعارضة الشديدة من معظم البلدان العربية الأخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية، أدت الاتفاقات إلى توقيع معاهدة سلام بين البلدين في آذار/مارس ١٩٧٩. وانسحبت القوات الإسرائيلية نتيجة للمعاهدة من سيناء في نيسان/أبريل ١٩٨٢.

وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وعلى أثر الغزو الإسرائيلي للبنان وإجلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت، دعا رئيس الولايات المتحدة، رونالد ريغان، إلى منح الفلسطينيين الحكم الذاتي في الأرض الفلسطينية المحتلة بالارتباط مع الأردن، وقال إن هذا الارتباط يوفر أفضل فرصة "لسلام دائم وعادل وثابت". ودعا أيضاً إلى تجميد إقامة المستوطنات الإسرائيلية. واستندت مبادرته للسلام على صيغة "الأرض مقابل السلام" الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الشهر ذاته، اعتمد مؤتمر القمة الثاني عشر لجامعة الدول العربية الذي عُقد في فاس بالمغرب، إعلاناً يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعد فترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة. ودعا إعلان فاس أيضاً مجلس الأمن إلى أن يضمن السلام "بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة". وفي وقت لاحق من تلك السنة، رحبت الجمعية العامة بخطة السلام العربية.

المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، ١٩٨١

في تلك الأثناء، كانت الجمعية العامة قد قررت عام ١٩٨١، وقد أقلقتها عدم التوصل إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين، أن تدعو إلى عقد مؤتمر دولي معني بهذه القضية. وعُقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وحضر المؤتمر ممثلو ١٣٧ دولة، منها ١١٧ دولة شاركت مشاركة كاملة و ٢٠ دولة بصفة مراقب، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تحظ المبادرة بالتأييد الكامل، إذ أعربت إسرائيل والولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى عن معارضتها لعقد المؤتمر.

واعتمد المؤتمر بالتزكية إعلاناً بشأن فلسطين وأقر برنامج عمل لإعمال الحقوق الفلسطينية. وأوصى البرنامج بتدابير تتخذها الدول وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. ورأى المؤتمر أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة تشارك فيه جميع أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي على قدم المساواة.

وفي وقت لاحق من عام ١٩٨٣، رحّبت الجمعية العامة بالدعوة التي وجهها مؤتمر جنيف من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وخلال الثمانينات، أعادت الجمعية العامة، بدعم متزايد، تأكيد الدعوة إلى عقد المؤتمر المقترح.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعربت الجمعية العامة، التي انعقدت في جنيف للاستماع إلى بيان لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، عن تأييد لا سابق له لعقد مؤتمر السلام المقترح. وطالبت الجمعية في القرار ٤٣/١٧٦، الذي اتخذ بأغلبية ١٣٨ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت، بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة، بحيث يشارك فيه جميع أطراف الصراع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا سيما الحق في تقرير المصير.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر العاصمة، ١٩٨٨

أعقب اجتماع الجمعية العامة مباشرة اجتماعاً بالغ الأهمية عقده المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد أصدر، على أثر قيام الأردن بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في تموز/يوليه ١٩٨٨، وثيقتين رائدتين، كانت الأولى "بياناً سياسياً" أكدّ تصميم المجلس الوطني الفلسطيني على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لقضية فلسطين ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، أما الثانية فكانت إعلان استقلال دولة فلسطين، وفيه أعلن المجلس قيام دولة فلسطين، وعاصمتها القدس، بموجب أحكام القانون الدولي، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

وبإصدار هاتين الوثيقتين، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل بدولة إسرائيل. وأكد السيد عرفات ذلك صراحةً أثناء الاجتماع الذي عقدهته الجمعية العامة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، إذ اعترف

”بحق جميع الأطراف المعنية بالصراع في الشرق الأوسط في العيش بأمن وسلام“، بما فيها دولة فلسطين ودولة إسرائيل والدول المجاورة الأخرى، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

وقدمت في هذا الصدد عدة مقترحات في عام ١٩٨٩. فقد اعتمدت إسرائيل مبادرة للسلام، شملت إجراء انتخابات، بناءً على مواقفها السابقة؛ واقترحت مصر مبادئ تتصل بعملية محتملة للسلام وأي انتخابات تنجم عنها في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ووضع وزير خارجية الولايات المتحدة، جيمس بيكر، ردهً على الخطة الإسرائيلية، الذي تضمن أربعة مبادئ للمضي قدماً في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي مبادئ مستمدة من قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ولم تقبل باحتفاظ إسرائيل بسيطرتها الدائمة على الضفة الغربية وقطاع غزة ولا بقيام كيان فلسطيني مستقل. ومن جانبه، وافق مجلس الأمن، في بيان أدلى به رئيسه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، على أن عقد مؤتمر دولي في الوقت الملائم سوف ييسر الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات وتحقيق سلام دائم في الصراع العربي - الإسرائيلي.

مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، مدريد، ١٩٩١

بحلول عام ١٩٩١، أثرت التغيرات التي شهدتها العالم، كنهاية الحرب الباردة واندلاع حرب الخليج وتبعاتها، على الوضع في الشرق الأوسط أيضاً. واستؤنفت عملية المفاوضات بشكل جدي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بانعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر)، الذي ضم لأول مرة كل أطراف الصراع. وحضر ممثل للأمين العام المؤتمر بصفة مراقب.

وسلم المؤتمر بطلب إسرائيل إجراء مفاوضات مع كل طرف على حدة، في حين تجري مناقشة عملية السلام لأول مرة في إطار مؤتمر دولي. وأنشأ المؤتمر مسارات مفاوضات ثنائية لإسرائيل والدول العربية المجاورة (لبنان والأردن وسوريا) والفلسطينيين الذين انضموا إلى وفد أردني - فلسطيني مشترك. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت في وقت واحد مفاوضات متعددة الأطراف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بشأن جوانب إقليمية تتعلق بمسائل

متنوعة تم جميع المشاركين ودولاً أخرى مهتمة بالأمر. وشملت هذه المسائل تحديد الأسلحة، والأمن الإقليمي، والمياه، والبيئة، والتنمية الاقتصادية والإقليمية، واللاجئين.

وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره عن مؤتمر مدريد أن هذا المؤتمر، وإن تم عقده خارج إطار الأمم المتحدة، يحظى بتأييد جميع الأطراف المعنية ويستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يعتبران حجر الزاوية لتسوية سلمية شاملة. وأشاد الأمين العام بمؤتمر مدريد واصفاً إياه بأنه مؤتمر "تاريخي".

انضمام الأمم المتحدة إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بصفة مشارك كامل من خارج المنطقة، ١٩٩٣

في عام ١٩٩٢، دعا راعيا المؤتمر، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، الأمم المتحدة إلى المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بصفة مشارك كامل من خارج المنطقة. وعيّن الأمين العام في ١٩٩٣ السيد شينمايا غاريخان ممثلاً خاصاً له في محادثات متعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط وكلفه بتنسيق دور الأمم المتحدة في الأفرقة العاملة المعنية بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، والمياه، والبيئة، والتنمية الاقتصادية والإقليمية، واللاجئين.

ومع أن الجمعية العامة رحبت بتطور الأحداث في الشرق الأوسط، فقد أعادت تأكيد دعوتها لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، إذ اعتبرت أن هذا المؤتمر سيسهم في تعزيز السلام في المنطقة.

وبحلول منتصف عام ١٩٩٣، بدا أن المحادثات المتعددة الأطراف قد تعثرت بشأن مسائل سياسية وأمنية متنوعة. وبدا أنه لم يُحرز أي تقدّم في حل مسائل هامة بين الإسرائيليين وكل من الفلسطينيين وسوريا والأردن ولبنان. على أن محادثات سرية لا يدري بها سوى عدد قليل من الأفراد كانت تدور بين إسرائيل والفلسطينيين في النرويج.

"قناة أوسلو" و"المصافحة في واشنطن"، ١٩٩٣

أحرزت قناة أوسلو، التي يَسرها في الأصل السيد تيري رود - لارسن، وكان آنذاك مواطناً نرويجياً عادياً، بالإضافة إلى مسؤول كبير في منظمة

التحرير الفلسطينية وأكاديمي إسرائيلي في نهاية عام ١٩٩٢، تقدماً بتوجيه من وزير الخارجية النرويجي الراحل يوهان يورغن هولست. واختتمت محادثات أوسلو في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٣، وزُفَّ نبأ إبرام اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى العالم الذي فاجأه النبأ وملاه أملاً.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تبادلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية رسائل الاعتراف المتبادل. فاعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني.

وبعد ذلك بثلاثة أيام، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفي حفل أقيم في البيت الأبيض في العاصمة الأمريكية واشنطن، وبحضور رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون ووزير الخارجية الروسي أندريي ف. كوزيريف، وقّع ممثلو إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاق أوسلو). وبعد التوقيع، تصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات.

وأعلن الاتفاق جملة أمور منها ما يلي:

* كان هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية هو إقامة سلطة فلسطينية للحكم الذاتي المؤقت هي، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

* أُرجئت قضايا القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات، والتعاون مع الدول المجاورة الأخرى إلى مرحلة المفاوضات على الوضع النهائي التي يجب أن تبدأ في موعد أقصاه السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

وأعربت الجمعية العامة عن دعمها الكامل للإعلان وشددت أيضاً على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلام. كما حثت الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى الفلسطينيين.

اجتماع المانحين في واشنطن، ١٩٩٣

رحّب الأمين العام بالتطورات الإيجابية في المنطقة وأبرز الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وشكّل لذلك فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لقطاع غزة وأريحا. وطلب إليها أن تحدد السبل التي تتيح للأمم المتحدة أن توسّع برامجها للمساعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأبرزت فرقة العمل، التي أُنجزت أعمالها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الحاجة إلى تنفيذ مشاريع تحدث تحسناً سريعاً وملموساً في الحياة اليومية للفلسطينيين.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، شارك ما يزيد على ٤٠ من البلدان والمؤسسات المانحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، في مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط (واشنطن العاصمة) وتعهّدت بمنح مبلغ ٢,٤ بليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أجل تعزيز وجود منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها في العملية الانتقالية وتدعيم التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، أنشئ في حزيران/يونيه ١٩٩٤ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة وتقرر أن يرأسه السيد تيري رود - لارسن. وخلفه في هذا المنصب السيد شينمايا غاريخان في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.

وكانت ولاية مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة متشعبة:

- * تقديم التوجيه العام لبرامج الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتيسير تنسيقها.
- * تمثيل الأمم المتحدة في اجتماعات التنسيق التي يعقدها المانحون ومساعدة السلطة الفلسطينية والمانحين في تنسيق المساعدة الدولية التي يقدمها المانحون.
- * إقامة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية المتعددة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- * دعم تنفيذ إعلان المبادئ بناءً على طلب الطرفين.

* تمثيل الأمين العام في الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف التي شكّلت بموجب اتفاقات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أُعيدت صياغة ولاية مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة وأُعيد تعيين السيد تيري رود - لارسن بوصفه منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط وممثلاً شخصياً للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى القيام بالاستعدادات الملائمة داخل الأمم المتحدة من أجل تعزيز المساعدة الإنمائية التي تقدّمها الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام، يمثل المنسق الخاص الجديد الأمين العام لدى الأطراف المعنية والمجتمع الدولي في جميع المسائل المتصلة باستمرار دعم الأمم المتحدة لجمع مسارات عملية السلام.

الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت، ١٩٩٥

في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أبرم الفلسطينيون والإسرائيليون اتفاقاً في القاهرة بشأن المرحلة الأولى من تنفيذ إعلان المبادئ. وفي ذلك التاريخ، بدأت المرحلة الانتقالية رسمياً. وعاد السيد عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية التي أنشئت حديثاً، إلى غزة في تموز/يوليه ليتولى زمام الإدارة الجديدة.

وأحرز تقدّم هام خلال عام ١٩٩٥ عندما تم توقيع الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر في واشنطن العاصمة. ونص الاتفاق على حل الإدارة المدنية الإسرائيلية وانسحاب الحكم العسكري الإسرائيلي، وعلى جدول زمني لنقل السلطات والمسؤوليات إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة. وتضمّن الاتفاق الجديد أيضاً طرائق مشاركة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في الانتخابات، ونصّ على وجود مراقبين دوليين للعملية الانتخابية. وتمثّل هذه الاتفاقات خطوة بالغة الأهمية في المضي قدماً من أجل تنفيذ إعلان المبادئ.

ومن سمات الاتفاق الرئيسية تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق الثلاث التالية، والتي تتفاوت في كل منها درجات المسؤولية التي يضطلع بها الإسرائيليون والفلسطينيون:

* المنطقة ألف، وتضم المدن الفلسطينية الرئيسية السبع: جنين وقلقيلية وطولكرم ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل، ويمارس الفلسطينيون فيها المسؤولية الكاملة عن أمن المدنيين.

* في المنطقة باء، التي تضم جميع مراكز التجمع السكاني الفلسطيني الأخرى (باستثناء بعض مخيمات اللاجئين)، تحتفظ "إسرائيل" بمسؤولية عليا" عن الأمن.

* في المنطقة جيم، التي تضم جميع المستوطنات والقواعد والمناطق العسكرية وأراضي الدولة، تمارس إسرائيل وحدها المسؤولية عن الأمن.

اغتيال رابين، ١٩٩٥

في ضربة قاسية لعملية السلام، اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق رابين، في تل أبيب في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأدان الأمين العام الاغتيال. وأشدات الجمعية العامة بالزعيم الإسرائيلي المغدور في جلسة خاصة عقدتها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أقرت السلطة الفلسطينية التي تسلمت مهامها حديثاً أولى انتخاباتها الديمقراطية لاختيار المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم ٨٨ عضواً. وانتُخب السيد عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رئيساً للسلطة التنفيذية الفلسطينية.

وأصبحت عملية السلام بعدة انتكاسات في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، حيث أدت أعمال إرهابية متلاحقة، أعلن الجناح العسكري لحماس مسؤوليته عنها، إلى مقتل حوالي ٥٥ إسرائيلياً وجرح حوالي ١٠٠ آخرين. وأدان مجلس الأمن هذه الأعمال بشدة، وقال إن الغرض الواضح من هذه "الأعمال الشنيعة" هو تقويض جهود السلام في الشرق الأوسط. وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، انضم الأمين العام إلى تسعة رؤساء دول وتسعة رؤساء حكومات في مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ، بمصر، لمناوأة أعمال العنف في الشرق الأوسط. وفي بيان مشترك، قدّم الزعماء الدعم لمواصلة عملية المفاوضات ولتعزيزها سياسياً واقتصادياً.

وقبل الانتخابات الإسرائيلية في أيار/مايو ١٩٩٦، بدأت رسمياً المفاوضات بين الطرفين بشأن الوضع النهائي. إلا أنه لم يُحرز أي تقدم عندما اندلع العنف في أعقاب اتخاذ الحكومة الإسرائيلية الجديدة قراراً بفتح

نفق قديم تحت المسجد الأقصى. وبعد أن دعا مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى وقف فوري للأفعال التي فاقت الوضع وإلى إلغائها، استؤنفت المفاوضات بشأن الوضع النهائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وقبل ذلك، وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، بالسيد ياسر عرفات للمرة الأولى عند معبر إريترز بين إسرائيل وقطاع غزة. وسبقت هذا الاجتماع، الذي يسهّره الأمم المتحدة والترويج بناءً على طلب الطرفين، اتصالات مكثفة ووساطة لوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطارى بشأن مستقبل المفاوضات. وأفيد بأن الزعيمين اتفقا على بحث المسائل العالقة، مثل إعادة الانتشار في الخليل، وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، والمطار الفلسطيني، في لجان توجيهية مشتركة.

بروتوكول الخليل، ١٩٩٧

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وقّعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية بروتوكول الخليل بشأن إعادة انتشار جيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل. ونص البروتوكول أيضاً على جدول زمني لمواصلة إعادة انتشار جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية ولاستئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي. وفي آذار/مارس من السنة نفسها، وافقت إسرائيل على خطة لأولى عمليات إعادة الانتشار في الضفة الغربية.

ولم تشهد الستان التاليتان تقدماً يذكر في عملية السلام. ونظراً لتزايد القلق من تدهور الحالة، استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ لمناقشة "الإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأرض الفلسطينية". وكانت هذه الدورة قد دعيت إلى الانعقاد بادئ الأمر في نيسان/أبريل ١٩٩٧ ثم اجتمعت في دورتين مستأنفتين في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة. وأعربت الجمعية عن قلقها إزاء استمرار إسرائيل في انتهاك أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، وكررت دعوتها إلى الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية عقد مؤتمر معني بالتدابير لتنفيذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

المؤتمر المعني باتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٩٩

حثّت الجمعية العامة بشكل متزايد على النظر في تدابير تكفل حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين. وواصلت إبقاء الحالة قيد نظرها، ودعت في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة إلى عقد مؤتمر معني بالتدابير لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩.

ولكن ذلك الاجتماع، الذي كانت الجمعية قد حددت له في الأصل موعداً أقصاه شباط/فبراير ١٩٩٨، لم يُعقد. وبعد أن اقترحت سويسرا الشروع في حوار بشأن تنفيذ الاتفاقية، عُقد اجتماع مغلق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عُقد اجتماع لخبراء الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية. وبالرغم من تلك المشاورات، تعذّر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد المؤتمر. (عندما عُقد المؤتمر في نهاية الأمر في جنيف في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، لم يدم سوى يوم واحد. وفي بيان صدر في نهاية المؤتمر، أعادت الأطراف المتعاقدة السامية المشاركة في المؤتمر تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأرجأ المؤتمر أعماله، على أن ينعقد من جديد في ضوء المشاورات بشأن تطور الحالة الإنسانية في الميدان.)

مذكرة واي ريفر، ١٩٩٨

دبّت علامات الحياة من جديد في عملية السلام في نهاية عام ١٩٩٨. فبعد ثمانية أيام من المحادثات في واي ريفر، بولاية ماريلاند، في الولايات المتحدة الأمريكية، وقّعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مذكرة واي ريفر في العاصمة الأمريكية واشنطن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتضمن الاتفاق الذي وقّعه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، بحضور رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، والعهل الأردني الراحل، الملك حسين، العناصر التالية:

✽ تسحب إسرائيل قواتها من ١٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية وتنقل ١٤,٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية من السيطرة الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة (المنطقة بـ) إلى السيطرة الفلسطينية (المنطقة أ).

* يستأنف الطرفان فوراً المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

* تتخذ السلطة الفلسطينية إجراءات لمكافحة الإرهاب.

ووصف الأمين العام مذكرة واي ريفر بأنها تطور يبشر بالأمل. وأعربت الجمعية العامة أيضاً في قرار اتخذته في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عن دعمها الكامل لعملية السلام وعن أملها في أن تُنفذ المذكرة بالكامل. وجرى استكمال الاتفاق في عام ١٩٩٩ بتوقيع اتفاق مؤقت لمواصلة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واتفاقات بشأن الأسرى وفتح معابر آمنة بين الضفة الغربية وغزة، واستئناف المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تعهد ممثلو زهاء ٥٠ بلداً في اجتماع عُقد في واشنطن العاصمة بمنح ما يزيد على ثلاثة بلايين دولار لتشييد الهياكل الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وزيادة تنميتها الاقتصادية.

وبعد أن تولت الحكم حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة إهود باراك في أيار/مايو ١٩٩٩، انتعشت الآمال بمواصلة المفاوضات. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية مذكرة شرم الشيخ المتعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المتعلقة الواردة في الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي. وتبع ذلك إفراج جزئي عن أسرى فلسطينيين وفتح المعبر الجنوبي الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومواصلة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مناطق في الضفة الغربية.

مخادذات كامب ديفيد، ٢٠٠٠

في تموز/يوليه ٢٠٠٠، دعا رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، زعيما إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى إجراء مخادذات سلام في كامب ديفيد، بولاية ماريلاند. واحتُتم مؤتمر القمة دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، إذ تعذر على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. غير أن الطرفين أعادا تجديد التزامهما بمواصلة المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

ومع تعثر مخادذات السلام، تدهور الوضع بسرعة على الأرض.

”انتفاضة الأقصى“، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اندلعت موجة جديدة من الاحتجاجات والعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أن قام زعيم المعارضة في إسرائيل (ورئيس الوزراء لاحقاً)، أرييل شارون، بزيارة الحرم الشريف في القدس في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأفيد عن مقتل ٥٠ شخصاً على الأقل وإصابة زهاء ١ ٥٠٠ بجراح، معظمهم من الفلسطينيين، نتيجة لخمسة أيام من المصادمات المتواصلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، قتلت القوات الإسرائيلية ستة فلسطينيين آخرين على الأقل في أحداث عنف متفرقة في القدس ومناطق أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وسُرعان ما عُرفت هذه الموجة الجديدة من العنف بـ ”انتفاضة الأقصى“، إشارة إلى اسم المسجد الذي كان سبب الاحتجاج الفلسطيني.

وفي القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، أدان مجلس الأمن، وقد أثار جزعه التصعيد الهائل، أحدث موجة من العنف في الشرق الأوسط واستعمال القوة بصورة مفرطة ضد الفلسطينيين. وحث أيضاً إسرائيل على الالتزام بانفاقية جنيف الرابعة، ودعا إلى الاستئناف الفوري لمبادرات السلام. وكررت لجنة حقوق الفلسطينيين، التي اجتمعت في تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض الحالة، الإعراب عن موقفها بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة تجاه جميع جوانب قضية فلسطين حتى يتم إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بشكل كامل.

وحرصاً من الأمين العام على استكشاف وسيلة عاجلة لوضع حد لدورة العنف وإحياء عملية السلام، قام بزيارة للمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ والتقى بزعمي إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك بالزعماء الآخرين في المنطقة، وحضر أيضاً اجتماع قمة عُقد في شرم الشيخ، بمصر، يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، شارك في رئاسته كل من الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون. وتوصل اجتماع القمة إلى تفاهات تناولت ثلاثة مجالات حيوية: التعاون الأمني وتدابير أخرى لإنهاء المواجهة، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق من أجل

التحقيق في الأحداث المفجعة الأخيرة، وكيفية الحيلولة دون تكرارها، وتجديد عملية السلام.

وذكر الأمين العام كوفي عنان في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أن ما يزيد على ٢٣٠ شخصاً قتلوا وأن العديد أُصيبوا بجراح. وقال إن هذه "الحالة المفجعة أظهرت بوضوح واف لجميع الجهات أن أكثر ما يلحق الضرر بقضية السلام هو الإفراط في استخدام القوة والعنف والإرهاب دون تمييز".

واتخذت الجمعية العامة قراراً في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعربت فيه عن تأييدها الكامل لعملية السلام. كما أعربت عن أملها في أن تؤدي هذه العملية إلى إقامة سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط. وشددت أيضاً على الحاجة إلى الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وبتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، والحاجة إلى التنفيذ الفوري والدقيق للاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، بما في ذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

واجتمع الطرفان من جديد في طابا، بمصر، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبالرغم مما أُفيد عن إحراز تقدّم ملحوظ، تعدّرت على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق قبل الاضطرار إلى إنهاء المفاوضات بسبب قرب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية لاختيار رئيس الوزراء والبرلمان.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، تولت الحكم في إسرائيل حكومة جديدة برئاسة أرييل شارون، وأعلنت عن نيتها مواصلة المفاوضات وأشارت، في نفس الوقت، إلى أنها لن تلتزم باتفاقات سابقة تم التوصل إليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتواصلت أعمال العنف دون هوادة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووصف الأمين العام، كوفي عنان، الأزمة، في خطاب ألقاه أمام اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في ١ آذار/مارس ٢٠٠١، بأنها "مأساة إنسانية ومصدر للقلق الشديد بالنسبة للمستقبل". وحسبما قال، فإن الطرفين يواجهان عدة أزمات في وقت واحد:

* الأولى، أزمة أمنية بسبب تكرار العنف والدمار والموت؛

✽ والثانية، أزمة اقتصادية واجتماعية بسبب تنامي البطالة، والفقر، وإغلاق المعابر، والقيود والتدابير التي تحرم السلطة الفلسطينية من الموارد المالية اللازمة؛

✽ والثالثة، أزمة ثقة بسبب ازدياد الخوف واليأس والغضب في الشارع وانحسار الإيمان بعملية السلام.

واجتمع مجلس الأمن للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠١ للنظر في مقترحات لإقامة وجود مراقبين تابعين للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين. وعندما طرح مشروع قرار يشير إلى استعداد المجلس لإنشاء هذه الآلية للتصويت في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، صوتت تسعة بلدان لصالحه وعارضه بلد واحد وامتنعت أربعة بلدان عن التصويت.

وتواصل العنف في الأشهر التالية، موقِعاً أعداداً لا سابق لها من القتل والجرحى في الجانبين. وفي بادرة تبعث على التفاؤل، نشرت لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق تقريرها (”تقرير ميتشيل“) في ٢١ أيار/مايو. وكان رئيس الولايات المتحدة كلينتون قد عين هذه اللجنة الدولية المؤلفة من خمسة أعضاء برئاسة جورج ميتشيل، العضو السابق في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة، بعد مؤتمر قمة شرم الشيخ. ودعا التقرير في جملة أمور إلى ما يلي:

✽ الوقف الفوري لإطلاق النار؛

✽ تجريد بناء المستوطنات اليهودية؛

✽ إدانة الإرهاب؛

✽ استئناف محادثات السلام.

وفي اليوم ذاته، رحّب الأمين العام، كوفي عنان، بتقرير ميتشيل مشيراً إلى أنه سيتيح للطرفين اتخاذ تدابير لبناء الثقة والعودة في نهاية الأمر إلى طاولة المفاوضات. وقال الأمين العام ”أمل في ألا تفسوّ هذه الفرصة وأن يعتبر [الطرفان] هذا التقرير مناسبة للابتعاد عن الهاوية ومحاوله وضع حد للعنف في المنطقة“.

وعبر أعضاء مجلس الأمن أيضاً عن تأييدهم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام، كوفي عنان، لاستئناف الحوار بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط، وأعربوا عن دعمهم لتقرير ميتشيل. وقال رئيس المجلس في بيان أصدره بعد اجتماع إحاطة مغلق مع الأمين العام في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١، إن الأعضاء رحبوا بنشر تقرير ميتشيل وبرودود الفعل الإيجابية للطرفين على التقرير. وناشد أعضاء المجلس الطرفين النظر بعناية في توصيات اللجنة وأهابوا بهما أن يباشرا فوراً باتخاذ الخطوات المطلوبة لتنفيذ تلك التوصيات، بما في ذلك ما يتعلق منها بتدابير بناء الثقة.